مجلس النواب
الفريق الاشتراكي
الرقم :12240

الرباط في : 11/12/2019

إلى السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة
تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال شفوي - عادي

السياسة الوطنية للسكن الاقتصادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

لقد نهجت المملكة المغربية سياسة وطنية مهمة جدا لتغطية العجز الوطني المتعلق بالوحدات السكنية الموجهة للطبقات الفقيرة والمتوسطة. و بالفعل فقد حققت هذه السياسة في مراحلها الأولى مجموعة من النتائج المهمة عن طريق توفير سكن ملائم بثمن مناسب لا يتعدى 250.000 درهم واستفاد المنعشون العقاريون من إعفاءات ضريبية و استثناءات في ميدان التعمير . إلا أنه لوحظ أن الآثار المتوسطة المدى لهذا المنتوج السكني تطرح مجموعة من التساؤلات وهي:
أولا لقد قامت وزارتكم خلال سنوات 2010 بإعداد دراسات استشرافية للطلب على السكن الاقتصادي في معظم المديريات الجهوية للسكنى ويتبين حاليا أن العرض يفوق الطلب حيث لم يستفد من المنتوج الطبقات الشعبية و المتوسطة بل تم اقتنائها كمنازل ثانوية، بل هناك عمليات عقارية تعرف عدة مشاكل في التسويق نظرا لإشباع الطلب.
ثانيا، تعرف العديد من العمليات السكنية فوارق كبيرة و اختلالات فيما يتعلق بالمساحات و جودة البناء و المرافق العمومية، بل توصلنا بالعديد من الشكايات إما مباشرة أو ما ينشر في مختلف وسائل الإعلام، علما أن وزارتكم تقوم بدور محوري في مراقبة تنفيذ العقد التي يوقعها المنعشون العقاريون.
و من هذا المنطلق، نسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة:
- ألم يحن الوقت لإعادة النظر و تقييم السياسة الوطنية في السكن الاقتصادي، علما أن العقار في المغرب يعرف ندرة كبيرة كان بالأحرى توجيه للمشاريع الاقتصادية ذات قيمة مضافة للاقتصاد الوطني؟
- وماهي الإجراءات التي تقومون بها لمراقبة تنفيذ العقد مع المنعشين العقاريين و تقييم الطلب على السكن الاقتصادي؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء:

رحاب حنان